النهار

الجمعة 15 نيسان 2011 - السنة 78 - العدد 24363

منظمة العفو في ذكرى 13 نيسان:
المفقودون إبان الحرب لن يطويهم النسيان

جرياً على عادتها السنوية في ذكرى 13 نيسان، اطلقت منظمة العفو الدولية تقريراً في مؤتمر صحافي عقدته في فندق "مونرو" تحت عنوان: "لن يطويهم النسيان – المفقودون في لبنان".
وطالبت المنظمة بكشف مصير المفقودين خلال الحرب، مشيرة الى "فشل الحكومات في تحديد مصيرهم واماكن وجودهم"، وعزت ذلك الى "غياب القرار السياسي".
ودعا التقرير الى استعمال كلمات مثل "الحرب الاهلية"، وحمل السلطات اللبنانية مسؤولية المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية من دون اي اشارة الى مسؤولية السلطات السورية المباشرة عن هذا الامر.
واكد ان "آلاف الاشخاص اختفوا ابان الحرب الاهلية الاليمة التي عصفت بلبنان في الفترة 1975 – 1990 وما تلاها ولا يزالون مختفين". وعرض لوضع ذوي المفقودين والمختفين قسرا وتحركهم ومناشداتهم واصرارهم على معرفة الحقيقة. كما اشار الى فشل السلطات اللبنانية في العمل على تحديد مصير هؤلاء واماكن وجودهم، رغم الجهود المتواصلة التي بذلتها العائلات في هذا السبيل. ودعا الى انشاء لجنة وطنية مستقلة للتحقيق في هذه القضية وضمان حمايتها وانشاء قاعدة بيانات لتحليل الحمض النووي (...). وذكر ان تقريرا اعدته السلطات الامنية اللبنانية عام 1991 سجل 17415 حالة اختفاء، لكنه لم ينشر تفاصيل اخرى في هذا الشأن، لافتا الى "شكوك تكتنف فعالية اللجنة الرسمية اللبنانية – السورية المشتركة التي انشئت عام 2005".
وقال مدير المكتب الاقليمي للشرق الاوسط وشمال افريقيا في المنظمة احمد كرعود ان التقرير يؤكد عدم نسيان المفقودين. واضاف: "نؤكد ان المفقودين ليسوا ارقاما بل هم اشخاص لهم اسماء وصور وعائلات، ونريد ان نبلغ الصورة للعالم كله، والتقرير اداة عمل من اجل الضغط على الحكومة وعلى كل الاطراف التي شاركت في الحرب، والاعتراف بحقوق الامهات والابناء لمعرفة مصير مفقوديهم".
واوضح الباحث المتخصص في الشؤون اللبنانية في الامانة الدولية لمنظمة العفو الدولية – لندن نيل ساموندز، ان التقرير يسلط الضوء على حالات كل الفئات ومن يعتقد انهم مسؤولون عن المفقودين. وتحدث عن "الفشل المزري للسياسيين في اتخاذ خطوات فعالة لتحديد مصير المفقودين". واعلن ان منظمة العفو "ستعمل على الضغط على الحكومة الجديدة من اجل هذا الملف".

جميع الحقوق محفوظة – © جريدة النهار 2011